الإسلاميون والسياسة

الباحثة

آية صلاح حامد عجمي

باحثة دكتوراه الفلسفة لإعداد المعلم فى الآداب تخصص " علم الاجتماع "

الإشراف

أ.د/سامية خضر صالح	**د/ دعاء أحمد توفيق**
أستاذ علم الاجتماع	مدرس علم الاجتماع
كلية التربية – جامعة عين شمس	كلية التربية – جامعة عين شمس

الملخص:

أصبح الإسلاميون موضع اهتمام وبخاصة بعد قيام ما سمى بثورات الربيع العربي، وما أحدثته من تحول كبير وظهور عدد من القوى والحركات والجماعات ومنها الإسلاميون بمختلف تياراتهم وأطيافهم حيث بروزهم سياسيا بعدها، وذلك من خلال إنشائهم أحزاب سياسية عدة.

وانقسم العمل الحزبي لهذه الجماعات إلى مرحلتين وهما مرحلة المشاركة ثم مرحلة المغالبة، وبخاصة جماعة الإخوان الذين حرصوا فى البداية على طرح أنفسهم كفصيل يسعى للمشاركة فى العمل السياسي دون استئثار بالسلطة وإعلانهم نية الترشح على 30% من مقاعد البرلمان، إلى جانب إعلانهم عدم الترشح لرئاسة الجمهورية ولكن تغيرت مواقفهم لاسيما مع شعورهم بتزايد فرصهم السياسية.

ومن ثم شكل الإسلاميون ظاهرة تستدعى البحث فعلى الرغم أنهم لم يطلقوا شرارة الثورات، حيث لم يشارك أغلبيتهم فيها، وبعضهم شارك متأخرا عندما باتت مسألة تغيير النظام محسومة، إلا أنهم كانوا الرابح الأكبر فى المرحلة التى تلتها من وصولهم إلى مواقع السلطة.

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج وهى أن على الرغم من رفض الإسلاميون الحزبية وتحريمها إلا أنهم سرعان ما قاموا بإنشاء الأحزاب بمجرد وجود فرصة الانفتاح السياسي، حيث لم يشارك الإسلاميون فى 25يناير إلا بقدر محدود للغاية ومع ذلك سرعان ما قاموا بتديين المشهد السياسي بعدها، وعلى الرغم من وعودهم وبخاصة جماعة الإخوان المسلمين بعدم المغالبة إلا أنهم قاموا بالسيطرة بمجرد شعورهم بوجود فرص تسمح لهم بالفوز، وبالرغم من تشديد الإسلاميون على المزاوجة بين الشورى والديمقراطية إلا أنهم قاموا بالمشاركة بعد الثورة دون عمل مراجعات لأفكارهم، تحويل الإسلاميين أي تنافس سياسي إلى صراع دينى يبين بما لا يدع مجال للشك أنهم يسعون دوما إلى تقسيم المجتمع، وهو ما يشكل منتهى الخطورة، حيث سيطرة إثارة التمايزات بين المواطنين والشحن الطائفي فى خطاباتهم.

الكلمات المفتاحية: الإسلاميون ، السياسة.

Islamists and politics

Abstract

The Islamists became a subject of interest, especially after the so-called revolutions of the Arab Spring, and the resulting great transformation , the emergence of a number of forces, movements and groups, including Islamists themselves who were divided into various streams and spectra, where they became in the spot light of politics ; through the establishment of several political parties

The partisan work of these groups was divided in turn into two stages: the participation stage , then the winning stage, especially the Muslim Brotherhood, which initially sought to present themselves as a faction seeking to participate in the political work without monopoly on power while announcing their intention to run for a percentage of : 30% of the seats in the parliament.

However, their positions changed, especially as they felt their political opportunities increase; we may say that ; the islamists indeed

Formed a phenomenon that called for research, although they did not spark the revolutions. Most of them did not participate.

Some of them participated late when the issue of regime change was settled.

However, they were the biggest winner in the period following their arrival in power, the research found a set of results that points out to the fact that although the Islamists rejected the adherence to certain political parties even banning it, they quickly established the political parties as soon as there was an opportunity for political openness.

The Islamists did not participate on January 25 revolt- except in a very limited amount. However, they soon politicized the political scene in spite of their past promises, especially the Muslim Brotherhood, to not prevail, but they took control once they felt that there is an opportunity to win.

Islamists truly stressed to combine the Shura principle and democracy, but they participated in the political scene after the revolution without conducting work reviews of their ideas, while at the same time they seemed to be changing the political competition to a religious conflict ; which shows or proves- beyond any doubt- that they are always trying to divide the society, which is a very dangerous thing , where we discern a control of stirring sectarian distinctions between citizens and sectarianism in their speech

Keywords: Islamists, politics

الإسلاميون والسياسة

الباحثة

آية صلاح حامد عجمي

باحثة دكتوراه الفلسفة لإعداد المعلم فى الآداب تخصص " علم الاجتماع "

الإشراف

أ.د/سامية خضر صالح	**د/ دعاء أحمد توفيق**
أستاذ علم الاجتماع	مدرس علم الاجتماع
كلية التربية – جامعة عين شمس	كلية التربية – جامعة عين شمس

مقدمة:

يدور موضوع هذا البحث حول الإسلاميون والسياسة حيث أصبح الإسلاميون موضع اهتمام، وبخاصة بعد قيام ما سمى بثورات الربيع العربي، وما أحدثته من تحول كبير وظهور عدد من القوى والحركات والجماعات ومنها الإسلاميون بمختلف تياراتهم وأطيافهم.

فبعد تخلى الرئيس الأسبق حسنى مبارك عن الحكم، نتيجة لقيام ثورة 25 يناير 2011م، أخذ الإسلاميون فى الانتشار سريعا والعمل فى كافة الاتجاهات، ومن ثم كان بروزهم سياسيا بعدها، وذلك من خلال إنشائهم لأحزاب سياسية عدة، والتى كان من أبرزها حزب الحرية والعدالة وحزب النور، حزب الفضيلة، حزب الأصالة، حزب البناء والتنمية، حزب الوطن، وغيرها من الأحزاب.

وانقسم العمل الحزبي لهم إلى مرحلتين أساسيتين وهما مرحلة المشاركة ثم مرحلة المغالبة، وبخاصة جماعة الإخوان الذين حرصوا فى البداية على طرح أنفسهم كفصيل يسعى للمشاركة فى العمل السياسي، دون استئثار بالسلطة أو انفراد بها، ويدل على ذلك إعلانهم نية الترشح على 30% فقط من مقاعد البرلمان، إلى جانب إعلانهم عدم نية التقدم بمرشح لرئاسة الجمهورية، ولكن تغيرت مواقفهم لاسيما مع شعورهم بتزايد

فرصهم السياسية، نتيجة قوتهم التنظيمية وقدرتهم على الحشد مقارنة بكافة القوى السياسية الأخرى، وبالفعل قاموا بالتنافس على كل المقاعد فى برلمان 2012م، إلى جانب طرح أكثر من مرشح فى انتخابات الرئاسة المنعقدة فى 2012م، والتى أسفرت عن فوز مرشحها محمد مرسي (على الدين هلال وآخرون ،2015، ص36).

أولاً: إشكالية البحث:

على الرغم من أن الإسلاميين لم يطلقوا شرارة الثورات والتى بدأت من تونس وامتدت إلى الدول العربية الأخرى، ولم يشارك أغلبيتهم فيها كنتيجة لتحريمهم المشاركة وإصدارهم تصريحات وفتاوى معارضة للمشاركة، وبعضهم شارك متأخرا عندما باتت مسألة تغيير النظام محسومة، إلا أنهم كانوا الرابح الأكبر فى المرحلة التى تلتها وصولهم إلى مواقع السلطة وذلك بحصول أحزابهم على أكثر من ثلثي مقاعد برلمان 2012م، ووصول مرشح جماعة الإخوان فى الانتخابات الرئاسية للحكم، وهو ما أدخلهم إلى فضاء جديد لم يعتادوا عليه.

كما كان تغيير تصريحاتهم وفتاوى شيوخهم بشأن الديمقراطية والحزبية والعمل السياسي، من رفضها قبل 25يناير وتغير موقف أغلبهم بعدها بالمشاركة وبروزهم وسيطرتهم على المشهد السياسي بشكل واضح، وإقدامهم على ممارسات عملية لا تتوافق مع الإنتاج النظري السابق لهم، ومن ثم شكل الإسلاميون ظاهرة تستدعى البحث والدراسة.

وتبرز إشكالية البحث فى تساؤل رئيس مؤداه :

ما موقف الإسلاميون من العمل الحزبي ؟ ورأيهم تجاه الديمقراطية ؟ ومدى مشاركتهم سياسياً بعد 25يناير 2011م ؟

ثانياً: أهداف البحث :

ولما كان لكل دراسة أو بحث هدف أو مجموعة أهداف يسعى لتحقيقها و يتوقف توصل البحث إلى المعلومات المرغوب فيها على تحديد الأهداف بوضوح (Claire Selltize, , 2007,p125).

وتتحدد أهداف البحث الحالي فيما يلي:

1. التعرف على موقف الإسلاميون من العمل الحزبي.
2. الكشف عن رأيهم تجاه الديمقراطية.
3. رصد مشاركتهم فى العمل السياسي بعد 25يناير 2011م.

ثالثاً:أهمية البحث:

على الرغم من صعوبة القول بأن حركة ما أو جماعة بعينها كان لها فضل فى إشعال الثورات العربية، وان إسهامات الإسلاميون كانت محدودة مقارنة بالوضع التنظيمي والحركي لهم، إلا أن الربيع العربي ساهم بشكل قوى فى تصاعد نفوذهم فى عدد من البلدان العربية، مع اختلاف درجات ومستويات الحضور والتأثير، إلا أنهم كانوا الرابح الأكبر حيث شكلوا بعد ثورة 25يناير مكونا أساسيا، باستغلال الانفتاح السياسي لتمديد نفوذهم ووجودهم فى الفضاء العام من خلال تشكيلهم أحزاب سياسية (سامح عيد، 2012، ص6).

وأضفت فعاليات الواقع السياسي المصري ما بعد ثورة 25يناير 2011م، وما شهده من حراك وبخاصة فيما يتعلق بالقوى الإسلامية والتى برزت وتصدرت واجهه المشهد السياسي المصري أهمية بتعدد القوى والحركات الإسلامية الموجودة على الساحة المصرية بعدها (نصر محمد عارف وآخرون، 2012، ص ص15،17)، ووصولهم إلى السيطرة فى السلطة التشريعية والتى حاز الإسلاميون فيها على الأغلبية حيث حصول حزب الحرية والعدالة على 45% من مقاعد مجلس الشعب وحصول حزب النور السلفي على 25%، ثم إجراء الانتخابات الرئاسية وفوز د.مرسي وسياسة المغالبة بعدها (على الدين هلال وآخرون ،2015، ص ص37،38).

وكشفت الممارسة الحزبية للقوى الإسلامية عن كثير من الإشكاليات ولعل أبرز تلك الإشكاليات جدلية العلاقة بين الدعوى والسياسي، وماهية الثابت والمتغير، وجدلية الفصل بين الوظيفي والإداري، وبين الممارسة الوعظية والأداء الحزبي المعتمد

على أفكار ورؤى واستراتيجيات وتحالفات، وما يتطلبه من التواصل السياسي مع أطراف المجتمع كافة، وهو ما برز مع تأسيس (حزب الحرية والعدالة) الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وبرزت مشكلة الفصل بين الجماعة والحزب، وعلى صعيد الأحزاب السلفية برزت أيضا إشكالية الفصل بين العمل الدعوى والحزبي .(نصر محمد عارف وآخرون، 2012، ص107).

وتتحدد أهمية البحث فيما يلي:

1. محاولة التوصل إلى مجموعة من الحقائق التي تساعد في فهم مشكلة البحث .
2. محاولة التوصل إلى موقفهم تجاه الديمقراطية كآلية للاختيار السياسي.
3. محاولة الكشف عن مدى مشاركتهم سياسيا وبخاصة بعد 25يناير 2011م.
4. محاولة المساهمة فى وضع إضافة علمية تفيد الباحثين في علم الاجتماع السياسي.

رابعاً: تساؤلات البحث:

1. ما موقف الإسلاميون من العمل الحزبي؟
2. هل هناك تفاوت فى أرائهم تجاه الديمقراطية؟
3. ما موقف الإسلاميون من العمل السياسي بعد 25يناير 2011م ؟

خامساً: الرؤية النظرية المفسرة لموضوع البحث:

ولما كانت النظرية الاجتماعية هى مجموعة مترابطة من المفاهيم والمقولات التى تشكل رؤية منظمة للظواهر الاجتماعية عن طريق تحديد العلاقات بين المتغيرات بصورة تؤدى إلى تفسير الظواهر والتنبؤ بها، كما تساعد النظرية على تلخيص الحقائق العلمية وتصنيفها وإيجاد العلاقات بينها إلى جانب تفسير النتائج البحثية (طارق عطية عبد الرحمن ،2013، ص ص20،21).

أ- الظاهراتية:

برزت الظاهراتية فى علم الاجتماع فى ألمانيا واستمدت أفكارها من ادموند هوسرل ومن أبرز ممثليها مارتن هيدجر، شوتز، مارلوبونى، ماكس شيلر،الفرد فوكانت ،جارفينكل، بيتر برجر، جاك دوجلاس وهى تقوم على مفهوم رئيس وهو قصدية الوعي ويميل الاتجاه الظاهراتى إلى الاهتمام بروايتهم عما يفعلونه، وعدم مناقشة القوة والسلطة من حيث المفهوم بل التعرض لها من حيث الإحساس (سامية خضر صالح، 2005، ص ص57-59).

رغب ادموند هوسرل فى إظهار الفعل الإنساني فى سياق معاني الفاعلين بدلا من كونه محصلة مؤثرات خارجية، وذهب إلى أن تحديد المعاني المشتركة فى جماعة ما ومدى ارتباط هذه المعاني بالثقافة الأشمل، أما شوتز فقام بتطبيق مداخل هوسرل وركز على كيفية قيام الفاعلين الاجتماعيين بإضفاء معنى على خبراتهم، ويرى شوتز أن الجماعات بمرور السنين تنتج رصيدا مشتركا من المعاني التى تمكن أعضائها بدرجة أو بأخرى من أن يفهموا بعضهم بعضا ، ويعد مفهوم التصنيف مفهوما محوريا فى فهم فكرة رصيد المعاني المشتركة(مصطفى خلف عبد الجواد،2002، ص ص 156-157).

ذهب شلر إلى أن الأفكار لا تصبح شيئا ملموسا له وجود واقعي ما لم تترابط سويا بشكل ما فى صورة ميول جمعية ويتم تضمينها فى أبنية نظمية، وركز الفرد فوكانت على ضرورة الاهتمام بدراسة الخصائص النوعية للمجموعات وعلى تقديم نظرية عن التفاعل الاجتماعي على أن يكون الأساس التركيز على العوامل الذاتية والداخلية وليس على المظاهر الخارجية للتفاعل، حيث لابد من التركيز على المعاني الكامنة للأشياء، أما جارفينكل فقد دعا إلى التركيز على دراسة المعاني الخفية أو الضمنية التى توجد فى عقول الأفراد عن مختلف المواقف الاجتماعية، فهو يهدف إلى فهم الموقف الاجتماعي من الداخل كما يبدو للناس الذين يعيشونه أو كما يحسون به، حيث إن دراسة

حياة الجماعة يقوم على اكتشاف المعاني والتصورات التى تشكلها الجماعة (سمير نعيم أحمد، 1979، ص ص228،236).

وتركز الظاهراتية على الأساليب التى يخلق بواسطتها البشر عالمهم الاجتماعي وهى تهتم بدارسة البني وعمل الوعي الإنساني، وكيف يصنع الأفراد من عالمهم عالما ذا معنى، وركز كل من بيتر برجر ولوكمان على أن الحياة الاجتماعية تقوم على المعاني(إيان كريب،1999، ص134).

فالاتجاه الظاهراتى يركز على ما أسموه بالوعي القصدى لدى الأفراد وما يتضمنه ذلك الوعي من معان، وضرورة محاولة فهم العملية الذاتية التبادلية لتكوين المعنى لدى الأفراد، ويعنى ذلك أن المعنى الذى يضفيه الأفراد على العالم الاجتماعي ووعيهم بذلك العالم يجب أن يكون المادة الأساسية التى يهتم عالم الاجتماع بدارستها، فالعالم الاجتماعي هو نتاج لتفسيرات ومقاصد الإنسان أي أنه عالم ذاتي، وبذلك فإن دراسة ذلك العالم يمكن أن تتم عن طريق أساليب مثل المحادثات وتحليل اللغة (سمير نعيم أحمد ، 1979، ص224).

تعتمد الظاهراتية على المعنى وبخاصة ما يضفيه الأفراد على الأشياء من معان، وتحليل العالم الاجتماعي من خلال المحادثات واللغة، حيث يستخدم الإسلاميون مجموعة من الألفاظ والمعاني فى حديثهم وخطاباتهم والتى يعبرون بها عن أنفسهم منها استخدام الشورى فى مقابل الديمقراطية، الجماعة فى مقابل الحزب، وغيرها من المعان والألفاظ، حيث أن دراسة أي جماعة يقوم على اكتشاف المعاني والتصورات التى تشكلها هذه الجماعة وتترجم من خلالها أفكارها وتصوراتها.

ب- الماركسية:

إن الماركسية تأليفا إبداعيا بين ثلاثة مصادر فكرية مهمة: الفلسفة الألمانية المثالية، الاشتراكية الفرنسية، الاقتصاد السياسي الانجليزي وتم هذا التأليف فى ضوء بصيرة استندت إلى الفكر الجدلي والممارسة السياسية والنظرية الاقتصادية(السيد الحسينى،،1985، ص61).

كما أثرت الثورة السياسية فى فرنسا وما نادى به ثوارها على ماركس وبخاصة سان سيمون، كما تأثر بالثورة الثقافية فى ألمانيا وما نشره مفكروها هيجل وفيورباخ وقد التقت هذه المؤثرات عند ماركس ونسجت خيوط نسقه الفكري وشكلت رؤيته نحو النقد والتغيير(على عبد الرازق جلبي ،2011، ص101)، واعتبر ماركس تاريخ البشرية حقيقة من الثورات والحروب الدامية والصراعات الفكرية، ونالت عملية المشاركة السياسية اهتماما بارزا فى كتاباته (جورج بوليتزير، 1997، ص180).

ورفض ماركس تفسير النظم السياسية كنظم متعالية عن المجتمع إلى جانب رفضه تفسيرها فى ضوء تطور العقل البشرى فى أن المجتمع يمر بمراحل ثلاثة هى اللاهوتية والميتافيزيقية والوضعية وأكد على ضرورة فهم النظم السياسية فى ضوء طبيعة المجتمع (أحمد زايد، 1998، ص49)، وأعتمد ماركس أيضا على أن الوعي فى الأصل نتاج اجتماعي ويبقى كذلك طالما وجد الإنسان، وان الممارسات الاجتماعية يمكن دراستها من خلال النظر إلى تكوينها بوصفها سلسلة من الأفعال التى يقوم بها الفاعلون كما أنها تخلق أشكالا للتفاعل تنطوي على توصيل المعنى بوصفها بناءات تتعلق بالجماعات أو التجمعات الاجتماعية (أنتوني غدنز،2000، ص ص209،212).

وتتخذ الماركسية النظرة الكلية أساسا منهجيا لفهم حركة الإنسان والمجتمع لذا اهتم ماركس بتوضيح المعنى الدقيق للايدولوجيا التى تعكس الحياة الاجتماعية والسياسية بطريقة تجعل من الممكن التعرف على كل جوانب التشويه، التى تسود وهى ترتبط ارتباط وثيق بالاغتراب (السيد الحسينى،1985، ص73).

وبالرغم من ظهور مفهوم الاغتراب فى كتابات هيجل وفيورباخ إلا أن ماركس عالج المفهوم وأضفى عليه معناً جديداً يعد من المفهومات الأساسية لديه ونقطة الانطلاق فى أن الإنسان يصبح غريبا عن جانب من جوانب حياته (سمير نعيم أحمد، 1979، ص180).

وركز ماركس على الصراع كعامل للتغيير حيث أكد على أن كل مجتمع هو تاريخ الصراع الاجتماعي والسياسي الذى يؤدى إلى تغيير فى توزيع القوة، وتأثير المشاركة السياسية على الإسهام فى حل الصراع بين العاملين داخل مؤسسات الدولة وبين الحكام والمحكومين، وكلما تزايد حدة الصراع تزايد تضامن كل طرف اجتماعي(سامية خضر صالح،2005 ص34).

إن المادية التاريخية تعتمد على الصراع كعامل للتغيير المجتمعي وبخاصة فى أعقاب الثورات، وهو ما حدث بعد يناير نتيجة الانفتاح السياسي وظهور عدد من القوى والمجموعات وبروز الإسلاميون بشتى مجموعاتهم وأطيافهم بعدها، وظهور صراعات بينهم وبين القوى الأخرى، وصراعات مع بعضهم البعض أحيانا.

سادساً:الدارسات السابقة:

- الدراسة الأولى" دراسة نصر محمد عارف" تتناول الدراسة صعود الإسلاميين فى مصر بعد ثورة 25 يناير 2011م، ووصول جماعة الإخوان المسلمين إلى سدة الرئاسة، والدراسة ترسم خريطة تفصيلية للإسلاميين فى مصر من جماعات وتيارات وأحزاب، وتبين القواسم المشتركة والحدود الفاصلة بينهم، وتوصلت الدراسة إلى أن حالة الانفتاح السياسي بعد الثورة جعلت مختلف فصائل الإسلام السياسي السعي للحصول على تمثيل شرعى يمكنها من دخول المجال العام(نصر محمد عارف وآخرون، 2012م).
- الدراسة الثانية " دراسة نواف القديمى " تناقش الدراسة إيديولوجيا الجماعات الإسلامية ، وتأثير ثورات الربيع العربي عليهم، إلى جانب تناول موقفهم من هذه الثورات إلى جانب تناول تقسيم الإسلاميين طبقا لما أفرزه الربيع العربي إلى مستويين وهما جماعة الإخوان والمجموعات السلفية وتوصلت الدراسة إلى أهمية الفصل بين المسارين الدعوى والسياسي للحركات الإسلامية (نواف القديمى،2013).

- الدراسة الثالثة " دراسة حسنين توفيق " تتناول الدراسة تفسير الصعود السياسي للإسلاميين وتقييم أداء الحركات والأحزاب الإسلامية، إلى جانب محاولة استشراف مستقبل الحركات الإسلامية فى ضوء فشل تجربة حكم جماعة الإخوان المسلمين وتوصلت الدراسة إلى أن على الرغم من كون الحركات الإسلامية لم تطلق شرارة الثورة إلا أنها كانت أكبر المستفيدين منها(حسنين توفيق إبراهيم، 2014).

سابعاً: مفاهيم البحث:

أ- **الإسلاميون:**

تتعدد المسميات التى تطلق عليهم ومنها الأصولية الإسلامية، التأسلم السياسي، التشدد الاصولى، توظيف الدين فى السياسة، المد الاصولى، الصحوة الإسلامية ، الإحياء الاسلامى، الإسلام السياسي، الحركة الإسلامية ، الاتجاه الإسلامي ، الإسلاميون (عصام عامر ،2000، ص5).

ويعرف الإسلاميون بأنهم تلك الجماعات التى تقع خارج السلطة القائمة فى المجتمع ولا تحظى بشرعية الوجود الرسمي وتقوم بدور يهدف للوصول للسلطة، ووفق لإيديولوجية هذه الجماعات فهى ترى أنها وحدها تمثل الإسلام الصحيح (أحمد حسين حسن حسنين، 1999، ص39).

وحديثا أطلق على الإسلاميون مصطلح الصحوة الإسلامية ، وذلك لما يقوموا به من عمل فى سبيل تحقيق ما يطلقون عليه الدولة الإسلامية ، والتى تتحقق وفقا لهذه الجماعات من خلال ما يطلقون عليه إقامة الحكومة الإسلامية والمجتمع الاسلامى (فهمي جدعان ،1989، ص264).

المفهوم الإجرائي للإسلاميون:

وهى الجماعات التى تقوم بدور يهدف للوصول للسلطة، ووفق لإيديولوجية هذه الجماعات فهى ترى أنها وحدها تمثل الإسلام الصحيح، وهم دوما يسعون إلى تحقيق ما

يطلقون عليه الحكومة الإسلامية والمجتمع الاسلامى ، ويركز البحث على الحركات الإسلامية التى نشطت بعد الثورة وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين والمجموعات التى تطلق على نفسها السلفية وبصفة خاصة تيار الدعوة السلفية.

ب-السياسة:

اشتقت كلمة سياسة فى اليونانية القديمة من كلمة بولس وتعنى الدولة المدنية ويقصد بها "القلعة فى قلب المدينة"، ويرمز للمدينة ساكنو الضواحي الذين يشاركون فى تلك المدينة وأعمالها، والسياسة هى جزء من محاولة الإنسان لفهم نفسه ومحيطه، وعلاقته مع الآخرين الذين يتعامل معهم (سامح فوزي،2012، ص61).

والسياسة يقصد بها تدبير أمور الدولة وذلك منذ استعملها الإغريق قديما، وكانت حينذاك " دولة المدينة " ثم صارت الدولة القومية الحديثة، والسياسة بهذا المفهوم لا تنطبق على الجماعات الفطرية حيث لا دولة ولا سلطة آمرة، كما لا تطبق على الجماعات القبلية؛ لأن السلطة فيها أبوية، ومعنى السياسة في اللغة هي القيام على الشيء بما يصلحه، أما في اللغة القانونية فالفقهاء لا يتفقون على مدلول واحد لكلمة السياسة فيقصد بها رجل الدولة أو دستور الدولة (سامية خضر صالح ، 1996، ص ص38-39).

فالسياسة هي فرع من العلوم الاجتماعية يبحث نظرية تنظيم الحكومات وسائر الهيئات التي تتخطى حدود الدولة، وتؤثر على السياسة العامة، ويمكن أن تؤخذ كلمة الدولة على أنها الشعب والبلاد أيضا، وفى القاموس الأمريكي يأتي تعريف علم السياسة بأنه أحد العلوم الاجتماعية الذى يبحث في النظرية والتطبيق السياسي، وفى نظم الحكومة والإدارة، ويعرف بوردو علم السياسة بأنه العلم الذى يدرس علاقات السلطة بالطاعة و الخضوع، وأن علم السياسة، هو علم الدولة والحكومة والنظم السياسية، وأنواع الحكم بمبادئها (نبيلة داوود، د.ت، ص30).

والسياسة تتناول مسائل التنظيم الحكومي على المستوى القومي والإقليمي والمحلى، والقانون الدستوري، والعمليات التشريعية، ودور السلطة التنفيذية، والعلاقات

الدولية والسياسية، بالإضافة إلى تاريخ النظرية السياسية (عبد الباسط محمد حسن ، د.ت، ص ص144- 145).

المفهوم الإجرائي للسياسة:

السياسة هى علم الدولة والحكومة والنظم السياسية على المستوي القومي والمحلي، وهو المشاركة سواء بطريقة مباشرة عن طريق التصويت والانتخاب أو الترشح، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق اللامبالاة والعزوف عن المشاركة.

ثامناً: منهج البحث

المنهج الوصفي التحليلي:

يهدف المنهج الوصفي إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة أو الظاهرة موضوع البحث لتفسيرها تفسيرا كاملا، وهنا يؤكد هوينتى على ضرورة تجاوز مرحلة تجميع البيانات بمحاولة تفسيرها للوقوف على دلالتها، فالمنهج الوصفي لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث وتطورها في فترات زمنية معينة بل يتم تحليل المعلومات، وتصنيفها ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع البحث (السيد على شتا، 1997، ص ص300- 301).

واعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي وذلك فى وصف وتحليل مشاركة الإسلاميون فى السياسة بعد ثورة 25 يناير 2011م.

تاسعاً: موقف الإسلاميون من العمل الحزبي:

بالرغم من عدم وجود مانع شرعي حيث لا يوجد نص فى الكتاب والسنة النبوية، إلا أن أغلب الإسلاميون يحرمون إنشاء الأحزاب ويجعلوا أي تكوين لجماعة أو انتساب إليها عملا محرما وابتداعا فى الدين (فهمي هويدى، 1993، ص ص150،160)، وهو ما يظهر فى موقف جماعة الإخوان منذ مؤسسها حسن البنا الذى أنكر قيام الحزبية فى الإسلام بقوله " الإخوان المسلمون يعتقدون أن الأحزاب السياسية المصرية جميعا قد وجدت فى ظروف خاصة ولدواع أكثرها شخصية "، ويعتقد الإخوان أن هذه الحزبية أفسدت على الناس كل مرافق حياتهم وعطلت مصالحهم وأتلفت أخلاقهم ومزقت

روابطهم، وكان لها فى حياتهم العامة والخاصة أسوا الأثر، وأن الحجة القائلة بأن النظام البرلماني لا يتصور إلا بوجود أحزاب حجة واهية، فكثير من البلاد الدستورية البرلمانية تسير على نظام الحزب الواحد وأنهم طلبوا من جلاله الملك حل هذه الأحزاب حتى تندمج جميعا فى هيئة واحدة تعمل لصالح الأمة على قواعد الإسلام ، وان الإخوان سيواصلوا جهودهم فى هذا الشئ وسيصلون إلى ذلك بتوالي فشل رجال الأحزاب (حلمي النمنم،2013، ص90).

وتأكيد البنا على رفضها فى رسالته تحت راية القرآن " أن الأمة فى قلق واضطراب وحيرة وارتباك وأنها يأست من صلاحية هذه المناهج والنظم" (حسن البنا، 1992، ص ص98،104)، وأن القضاء على الحزبية من مناحي الإصلاح التى تقدم بها حسن البنا فى رسالته نحو النور (حسن البنا ،1992 ، ص ص74-78).

ومع بداية اهتمام الجماعة بالسياسة دعت إلى مهاجمة الحزبية حيث ينتهي حسن البنا فى مقاله له بأن " قد آن الأوان لأن ترتفع الأصوات بالقضاء عليها وجعلها مناقضة للإسلام إلى جانب قوله " أن من أخطر الدعوات تعدد المناهج وتباين الخطط والطرائق (السيد يوسف،2015 ص ص365،369)، وعلى الرغم من تقديم حسن البنا لجماعته كهيئة سياسية إلا انه رأى ضرورة القضاء على نظام الحزبية فى مصر، وتأكيده على إن الأحزاب والنظام الحزبي ليسا ضروريين ويدعو صراحة إلى حل كل الأحزاب القائمة (رفعت السعيد،2015، ص403).

وقد رفض الإخوان منذ نشأتهم الحزبية وطالبوا بإلغائها بحجة أن الإسلام يدعو إلى الوحدة بينما الحزبية تدعو إلى التعصب، كما كان موقف الإخوان من الترحيب بحل قيادة ثورة 23يوليو1952م الأحزاب السياسية فلم يعترضوا بل شمتوا وحسبوها فرصة ذهبية تتيح لهم الانفراد حيث تصور الإخوان أن إزاحة الأحزاب سوف يفتح لهم الطريق وحدهم، وكذلك عمر التلمسانى المرشد الثالث يقول أن الأحزاب ما هى إلا لعبة استعمارية قصد منها الوقيعة بين أبناء الوطن الواحد (السيد يوسف، 2015، ص374).

أما موقف القوى السلفية ومنها التيار الأبرز الدعوة السلفية اتخذت موقف رفض الحزبية ومن ثم رفض الأحزاب عامة وذلك على اعتبار أن العمل الحزبي يؤدى إلى التنازع والخلاف وأن وجود حزب أخر غير حزب الله حرام شرعا (أحمد محمد عبد العظيم وآخرون، 2012، ص230).

فالأحزاب "على حسب تصورهم" تعبير يتسع للجميع حتى لغير المسلمين وان التفرق مذموم فى الإسلام ، كما أنها لم تذكر فى القرآن الكريم إلا مقترنة بالذم وان الإسلام جعل الإخوة إسلامية فالإسلام لم يعرف الحزبية ولم يكن لها وجود فى المجتمع الاسلامى وأنها جزء من النظام الديمقراطي الذى نشأ فى ظل العلمانية لذا لا يجوز استخدامه (جواد موسى محمد، 1992، ص ص57-58).

واعتقادهم بأنه ليس فى الدنيا سوى حزبان حزب الله وحزب الشيطان مسلمون وكافرون، وان الحزبية ما هى إلا عرقلة كبيرة لهم، وأن العلاقة بين الافتراق والحزبية علاقة حميمة فحيث وجدت الحزبية حل الافتراق (على بن حسن بن على، 1993، ص ص55،71).

وكان رفضهم التحزب بدعوى أنها تفرقة للأمة وأنها تقوم على طلب السلطة، وقد نهى الشرع عن طلب الإمارة فنأت بنفسها من المشاركة فى العمل السياسي بدعوى رفضها المشاركة فى الأنظمة الوضعية (رفعت سيد أحمد، 2013 ، ص ص99،100).

ولم تخرج الدعوة أدبيات جديدة تبيح العمل الحزبي وإنشاء أحزاب سوى فى الأيام التى تلت ثورة 25يناير 2011م، حيث بسؤال منظرها " ياسر برهامى "عن حكم الانضمام إلى الأحزاب الإسلامية ذات المرجعية الإسلامية أجاب بأن الانضمام إلى الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية خاصة التى ينتمي القائمون عليها للمنهج السلفي بغرض إقامة الدين والمحافظة على الهوية الإسلامية هو من التعاون على البر والتقوى، وذلك على عكس التحزب المذموم القائم على الإعانة على ما وصفه بالجاهلية وإقامة دعواها(أحمد محمد عبد العظيم وآخرون، 2012، ص231).

عاشراً:الإسلاميون والديمقراطية:

من رصد خطاب الإسلاميون نجد أن أغلبهم يرفضها، والإصرار على المزاوجة بينها وبين الشورى وأن موافقة بعضهم عليها ما هى إلا موافقة مشروطه، وذلك على الرغم من كون الديمقراطية فى مضمونها أليه تنفيذية لضمان الحفاظ على قيم العدل والمساواة وعدم الاستبداد وليست عقيدة أو مذهب ليتم تحريمها، فالديمقراطية ميراث حضاري كغيرها من المخترعات والمكتشفات البشرية وهى لا تعدو كونها شكلا من أشكال الآليات التنفيذية (مصطفى زهران وآخرون ، 2012، ص289).

فجماعة الإخوان المسلمين ومنظرها سيد قطب حرم الديمقراطية بوصفها على حسب زعمه بأنها حاكمية الجماهير وتآليه الإنسان لأنها نزعت حق التشريع من الله سبحانه وتعالى وأعطته للشعب، وبرغم ذلك اتخذت جماعة الإخوان الديمقراطية كنظام يمكن الاستفادة منه حيث فتوى القرضاوى لهم بأنه يجوز دخول الانتخابات والمجالس التشريعية فى ظل النظام الديمقراطي وذلك فى محاولة التأثير على السلطة حيث أنهم اخذوا بالمعنى أن الديمقراطية هى أن يختار الناس من يحكمهم ويسوس أمرهم وألا يفرض عليهم حاكم و أن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا أخطا(رضوان أحمد شمسان الشيبانى، 2006، ص218).

وتظل الديمقراطية محل جدل كبير بين التيارات السلفية المختلفة ما بين رفضها رفضا تاما والقول بكفرها وما بين القبول المشروط، فالأيديولوجية السلفية ترى أن العملية الديمقراطية كفر (مصطفى زهران وآخرون، 2012، ص84).

وقد تم وصف الديمقراطية من أحد شيوخ السلفية فى مؤتمر تحت عنوان" التيار السلفي ومستقبل التحول الديمقراطي" بأنها لعبة قذرة لان الأفراد على حسب تعبيره يقومون فيها بالتشريع بدلا من الله سبحانه وتعالى وان البناء الفلسفي للديمقراطية قائم على عدم وجود اله أو بان الإله قد خلق الكون وتركه، أننا لا نقول فقط إن الديمقراطية حرام، بل الديمقراطية كفر (أميمة عبد اللطيف، 2011، ص10).

وثمة حديث يردده السلفيون يتمثل فى أننا نملك فى شريعتنا مفهوم الشورى؛ ولذا فلا حاجة لنا إلى استيراد مفاهيم غربية غير متوائمة مع ثقافتنا وتراثنا كمفهوم الديمقراطية، وأن الديمقراطية تقوم على مبدأ الحرية المطلقة فى الاختيار، وبذلك يفهم النظام الديمقراطي وفق الطريقة الآتية: أن تقبل بالنظام الديمقراطي تساوى أنك يمكن أن توصل حزبا شيوعيا أو علمانيا إلى الحكم وأنك إذن تقبل بتنحية الشريعة، كما أنهم ينطلقون من فكرة أن الديمقراطية حق التشريع، وأن التشريع هو حق لله تعالى، إلى جانب الربط التلازمي بين مفهومي الديمقراطية والعلمانية (نواف القديمي، 2013، ص117).

وهو ما يتضح برصد الخطاب السلفي حيث نجد أنه عندما يأتي الحديث عن الشورى يقف التيار السلفي ليشدد على تمايزها واختلافها عن الديمقراطية، باعتبار الشورى شكل اسلامى ورمز أصولي حرفي غير قابل للتشابه أو التمازج، والتأكيد على أن الديمقراطية مبدأ مستورد ولا صلة له بالإسلام وأنها نظرية غربية لا تراعى الشروط الإسلامية، ووصف أحدهم واصفا الديمقراطية بقوله ما أخطر هذا المنهج الذى يمارسه المنافقون والكافرون فى كل زمان (مصطفى زهران وآخرون ، 2012، ص ص261،271).

وتتمثل اعتراضات التيار السلفي على حسب زعمهم فى رؤيتهم أن بعض النصوص الشرعية تتعارض مع فكرة النظام الديمقراطي، وتتمثل أبرز هذه الاعتراضات فى أن الديمقراطية منتج غربي لا علاقة له بالتراث السياسي الإسلامى ، وأنها تقوم على مبدأ حكم الشعب، وأن الديمقراطية تجعل القرار واختيار الحاكم مرهونا بكل الناس العالم والجاهل، إن قرار الشعب فى الديمقراطية ملزم، وأن الديموقراطية تنطوي على تشريع المعارضة لولاة الأمر، ومن ثم رفض المشاركة إيمانا بعدم مشروعيتها وبأنها تتنافى مع أصول الإسلام، أو المشاركة فيها تحت لافتة الضرورة مع الاعتراض على أسس النظام الديمقراطي، واعتبارها مناقضة لأصول الإسلام (نواف القديمي، 2013، ص ص 79،81).

إلا إن مع مشاركة التيارات السلفية ومنها حزب النور بعد يناير وبرصد الخطاب السلفي نجد الفصل بين ما أسموه الجانب الفلسفي من الديمقراطية والآليات بدعوى قبول الآليات ورفض الفلسفة، وهو نفس موقف الإخوان فلو تم النظر إلى الوراء لخطاب الإخوان حول الديمقراطية والقبول بقيمها نجد المشهد ذاته حيث أصر الإخوان على المزاوجة بين الديمقراطية والشورى ، وكان خطابها يصر أيضا على التمييز بين الفلسفة والآليات الديمقراطية (محمد سليمان أبو رمان، 2013، ص ص189،203).

11- الإسلاميون والعمل السياسي بعد 25يناير 2011م:

يمكن القول إن كل من الإخوان والسلفيون لم ينضموا إلى ثورة 25يناير فى البداية(Jeremy Salt , 2012,P60)، حيث فتاوى أغلب شيوخهم بحرمتها وبأنها فتن يجب تجنبها، إلا أنهم فى الاستحقاقات الانتخابية التى تلتها كانوا الرابح الأكبر.

فعلى الرغم من موقف جماعة الإخوان المسلمين الذى شابه فى البداية الكثير من التردد والاضطراب حيث خرجت تصريحات شفهية تتحفظ على المشاركة وأصدرت الجماعة عددا من البيانات السياسية قبل 25يناير ففى 19يناير أصدرت الجماعة بيانا تحدثت فيه عما جرى فى تونس ثم أصدرت بيانا فى 25يناير بأنها مازلت تدرس الوضع مع إعلانها أنها لن تمنع شباب الجماعة من النزول إلى التظاهر، وفى 26 يناير أكدت فيه مشروعية مظاهرات يوم الغضب 28 يناير وفى بياناتها حتى 31يناير كان استخدام الجماعة مفردة "انتفاضة" وليست "ثورة" سوى فى بيانها الصادر فى 2 فبراير 2012م، وبإسقاط النظام وتنحى الرئيس مبارك دخلت الجماعة فى مساحة واسعة من الجدل (نواف القديمى،2013، ص ص34،36).

ويمكن القول إن ثورة 25 يناير وفرت للجماعة التحرك السياسي العلني سواء من خلال المشاركة (هيثم مزاحم،2012، ص21)، أو من خلال تحقيق مكاسب عديدة والتى من أهمها الحصول على صك الشرعية وتأسيس حزبها " الحرية والعدالة " ليكون بمثابة الذراع السياسي للجماعة حيث وافقت اللجنة العليا لشئون الأحزاب على تأسيسه فى 6يونيو 2011م(نصر محمد عارف وآخرون، 2012، ص22)، وعملت جماعة الإخوان

المسلمين على الانطلاق من توصيف ديني للصراعات والمنافسات السياسية فى مصر، ومن ثم سيطرتهم على مجلسي الشعب والشورى (محمد فايز فرحات، 2014م، ص6).

وعلى الرغم من وعد الجماعة بالمنافسة على ثلث المقاعد فقط فى انتخابات مجلس النواب 2012م، ولكنها قامت بالمنافسة على غالبية المقاعد تقريبا، كما أنها وعدت بعدم تقدم بمرشح للرئاسة بل وفصلت عبد المنعم أبو الفتوح عندما أعلن ترشحه بالمخالفة لقرار الجماعة ولكنها قدمت بعد ذلك مرشحا وهو خيرت الشاطر وعندما خرج من السباق الرئاسي قدمت مرشح أخر وهو محمد مرسى والذى حقق الفوز بنسبة52% أمام منافسة أحمد شفيق (حسنين توفيق إبراهيم، 2014م، ص7)، وكان تقديم مرسى لنفسه على انه مرشح الثورة وذلك لتحسين صورته للفوز وبخاصة فى جولة الإعادة إلا انه تنكر بعد فوزه لكل الوعود السابقة (عماد جاد،2014، ص17).

وسقط مرسي فى مجموعة من الأخطاء منها قراره بعودة مجلس الشعب المنحل فى 14 يونيو 2012م لممارسة أعماله، وتعيين رؤساء تحرير الصحف القومية من عناصر موالية وأعضاء فى جماعة الإخوان المسلمين، إلى جانب حصار الإعلاميين بل والوصول إلى درجة الاعتداء الجسدي على بعض المخالفين فى الرأي مع سن قانون من شانه معاقبة كل شخص يتجرا على شخص الرئيس أو إهنته، إلى جانب عدم تنفيذ وعوده الرئاسية حيث أطلق مجموعة من الوعود فى المائة يوم الأولى من توليه والتى تمركزت حول خمس نقاط وهى الأمن والنظافة والوقود والخبز والمرور (وفاء صندى، 2016، ص ص121،134،143).

إضافة إلى تجاهل مرسي وعده بتشكيل حكومة وحده وطنية برئاسة شخص مستقل من خارج جماعة الإخوان وتجاهله وعده بتعيين نائب قبطي وامرأة (Alaa Aldin Arafat ,2017,pp34-35)، واتخاذ قرارا بالأمر المباشر بتعيين (8) وزراء و(5) محافظين و(8) فى مؤسسة الرئاسة من المنتمين للجماعة (حمادة إمام،2016 ، ص162)، كما وعد مرسى بإعادة تشكيل اللجنة التأسيسية للدستور و بألا يطرح دستورا

على الشعب إلا بتوافق كامل عليه، ثم أصدر إعلان دستوري منح لنفسه من خلاله صلاحيات متعددة (حسنين توفيق إبراهيم،2014م، ص9).

وأصبحت القنوات الدينية أدوات للتحريض على الفتن ونشر الفوضى والتفرقة باسم الشريعة وباسم نريدها اسلامية ولا نريدها علمانية كافرة، وتحول الدعاة الإسلاميون إلى دعاة للجهاد والاستشهاد، يستبيحون قتل كل من يخرج على الرئيس أو يعارضه (وفاء صندى،2016 ، ص167).

أما السلفيون ظلوا يدعوا ابتعادهم عن معترك السياسة وأن ما يشغل اهتمامهم هو الدعوة على نحو بعيد عن الاشتغال والإعداد للسياسة مما حدا بخطابها أن يتم النظر إلى التحرك السياسي وهم لا ينكرون الاشتغال بالعمل السياسي إلا أنهم يؤمنون بالتدرج (محمد حافظ دياب، 2014، ص103)، وعلى الرغم من أنهم قبل ثورة 25يناير كانوا منفصلين عن المجتمع (Nathan.Brown, 2013,P12) حيث كانوا ينظرون للسياسة على أنها مخالفة للشريعة الإسلامية، وبخاصة تيار الدعوة السلفية إلا أنها كانت من أكبر التيارات السلفية حضورا وتنظيما وحققت نتائج مفاجئة Khalil al anani .(,2012,P22).

وبالرغم من الموقف الواضح لشيوخ الدعوة السلفية بالإسكندرية من النظام الديمقراطي، وقول المتحدث الرسمي باسم الدعوة السلفية عبد المنعم الشحات " بأن نظام الأحزاب يخالف النظام الاسلامى ، وأن الدعوة لن تؤسس حزبا سياسيا، ووصفه لمن يشرعون المشاركة فى العمل البرلماني بأنهم يضعون أنفسهم فى مشكلة عقائدية (نواف القديمى، 2013، ص93)، وتأكيده على الرفض القاطع للمشاركة فى الانتخابات فى حوار له أواخر عام 2010م، وهو ما أكد عليه أيضا ياسر برهامى فى مقال نشر له عام 2007م بقوله أن اعتراض التيار السلفي على المشاركة فى اللعبة السياسية لعدم موافقتهم العلمانيين على معتقداتهم، إلى جانب أن فى ضوء موازيين القوى المعاصرة عالميا وإقليميا وداخليا لا تسمح بالمشاركة (مصطفى زهران وآخرون ، 2012، ص ص84،88).

وللشيخ ياسر برهامى إشارات عديدة أيضا فى محاضراته بأن المشاركة فى الانتخابات تتطلب تقديم تنازلات كثيرة جدا ويترتب على ذلك خلل كبير، وهو ما أقره أيضا الشيخ محمد عبد المقصود الذى أكد فى محاضرة له على حرمة المشاركة فى الانتخابات، إلا انه بعد ثورة 25 يناير كان من أوائل من قرروا تأسيس حزب سياسي وشدد على وجوب المشاركة فى الانتخابات بعدها (نواف القديمى، 2013، ص 91).

واستغلوا الحرية السياسية التى أتاحتها ثورة 25يناير، فأقاموا المؤتمرات الجماهيرية فى معظم أنحاء مصر(هاني نسيرة،2011 ، ص29)، وسعت الدعوة السلفية إلى إصدار تصريحات بعد الثورة توضح فيها تغير رأيها منها تصريح " ياسر برهامى " إن المجال السياسي أحد مجالات الدعوة إلى الإسلام إن لم يكن الآن من أهمها وأخطرها على الإطلاق، فالعمل الاسلامى فى المجال السياسي غيظ للأعداء وإن وجود عمل سياسي ذات مرجعيه سلفية هو سبب لتصحيح مسار بقية الاتجاهات والأحزاب التى تنادى بتقديم تنازلات، وأن الدعوة لن تتحول إلى حزب وذلك لعدم ترك الدعاة لأمر الدعوة والتربية الذى هو الأصل والانشغال بالعمل السياسي، ولكن تقدم طائفة قادرة على توصيل الحق للناس وهو من باب تقسيم الأعمال وان يتفرغ الدعاة الكبار للدعوة ، ويشارك فى الحزب بقية أفراد الدعوة ويقوموا بحسن توجيه السياسيين وأن تقسيم الأعمال يؤدى إلى تكامله وتعاضده وقوته (ماهر فرغلى، 2014، ص ص129،128).

وتمثل الحضور البارز سياسيا حول ما يمكن أن يسمى بالمعركة على الدستور بدعوى الحفاظ على الهوية الإسلامية، وكان المشهد أشبه بحالة من الحشد بدعوتهم للتصويت بنعم على التعديلات الدستورية فى استفتاء 19مارس2011م، (محمد سليمان أبو رمان،2013، ص ص104-106)، ثم أصدرت الدعوة بيانا رسميا قالت فيه أنها اتخذت قرار بالمشاركة الايجابية فى العملية السياسية وذلك فى 22-3-2011م (أميمة عبد اللطيف، 2011، ص11)، وعبر عن ذلك ياسر برهامى بأن تغيير الموازيين بعد الثورة وان هناك فرصة للتغيير من خلال المشاركة الايجابية أما فى الماضي كانت

موازيين القوى تفرض على من يشارك أن يتنازل عن ثوابت عقدية (ياسر برهامى، 2011/4/2).

ويمكن القول أن بدخول السلفيين إلى العمل السياسي أصبحوا فى مقدمة اللاعبين السياسيين وتقاسموا مع الإخوان الأصوات المحافظة دينيا فى المجتمع، ودخلوا فى مواجهات ومنافسات، وذلك على الرغم من وقوف التيارين معا مع التعديلات الدستورية (محمد سليمان أبو رمان، ، 2013، ص 105).

فلاشك أن ثورة 25 يناير شكلت نقطة تحول فى رؤى وتوجهات الدعوة حيث أنهم اتجهوا بعدها إلى العمل الحزبي والسياسي وتأسيس حزب النور وهو أول حزب سلفي وتم ترخيصه فى يونيو 2011م (حسنين توفيق إبراهيم ، 2013، ص13)، وهو بمثابة الذراع السياسي للدعوة السلفية والذى احتل المركز الثاني فى الانتخابات البرلمانية المنعقدة فى 2012م بعد حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين (وليد بن عبد الله الهويرينى، 2012، ص11)، ولقب حزب النور بالحصان الأسود لحصوله على نسبة 25%من مقاعد برلمان 2012م، ثم التحول بناء على حجة القيادي بالدعوة عماد عبد الغفور وذلك لعدم التوجه من معهم فكريا التوجه سياسيا للإخوان لأن بعد وقت قليل سنجدهم يميلون إلى الإخوان ويتركوننا، حيث إن الدعوة ترى أن نجاحها يكون بالتواجد القوى أمام الإخوان وليس بالتقارب بينهم (مصطفى زهران وآخرون ، 2012، ص ص15–18)، وهو ما يعتبر نوع من النفعية السياسية وليس تطور ايديولوجى حقيقي (Kamran Bokhari,2013,P93).

وشكل العمل الخيري لهم دور مهم فى تقدمهم سياسيا حيث استطاعوا تحويل رأسمالهم الاجتماعي والدعوي المعتمد على شبكاتهم الاجتماعية والدعوية إلى رأسمال سياسي (أشرف الشريف،2012/4/30)، وفى الانتخابات الرئاسية اتخذت الدعوة السلفية موقف المؤيد لعبد المنعم أبو الفتوح وذلك نابع من الخوف التاريخي للدعوة السلفية من سيطرة الإخوان، وهو ما يتنافى مع أنها تريد أن يكون لها دور سياسي مستقل وألا تكون

ظل تابع للإخوان، ولكنها فى جولة الإعادة لم يكن لديها خيارات سوى تأييد محمد مرسى باعتباره المرشح الاسلامى (محمد فتحى محمد حصان، 2013، ص244).

ويمكن القول إن العلاقة بين حزب النور وحزب الحرية والعدالة اتسمت بقدر كبير من التداخل والتعقيد ففى بعض الأحيان اتسمت بالتفاهم مثل دستور 2012م من أجل تمرير المواد التى تتسق مع تصور حزب النور عن الشريعة ، وكذلك تمرير المواد التى يرتضيها حزب الحرية والعدالة، وفى بعض الأحيان اتسمت بالشقاق الحاد على آثر نشر حزب النور وثيقة أخونة الدولة، وتبعها الكثير من البيانات التى أصدرها الحزب توجه انتقادات واضحة للإخوان حول إدارتهم السياسية للبلاد (على الدين هلال وآخرون ، 2015، ص69).

وكنتيجة لكثرة أخطاء الإخوان فى السلطة تصاعدت حده المعارضة ونزل المواطنين إلى الشوارع مطالبين بانتخابات رئاسية مبكرة وهو ما أفضى إلى عزل مرسى عن السلطة وانقسم الإسلاميون بعدها حيث رفضت جماعة الإخوان وارتكبت مخالفات منها لجوء أعضائها لممارسة العنف، فى حين وافقت الدعوة السلفية وحزبها النور وافق على خارطة الطريق (حسنين توفيق إبراهيم، 2014م ، ص ص9،10).

نتائج البحث:

1. على الرغم من رفض الإسلاميون الحزبية وتحريمها والتنظير لذلك لسنوات عدة فى قنواتهم وفى تصريحات شيوخهم إلا أنهم سرعان ما قاموا بإنشاء أحزاب سياسية عدة بمجرد وجود فرصة الانفتاح السياسي بعد 25يناير 2011م وهو ما يتفق مع دراسة نصر محمد عارف أن حالة الانفتاح السياسي بعد الثورة جعلت مختلف فصائل الإسلام السياسي السعي للحصول على تمثيل شرعى يمكنها من دخول المجال العام.
2. لم يشارك الإسلاميون فى يناير إلا بقدر محدود للغاية ومع ذلك سرعان ما قاموا بتديين المشهد السياسي والاستحقاقات الانتخابية المنعقدة بعدها من

خلال استخدامهم رموز ومفردات دينية مثل التصويت بنعم يدخل الجنة وهو ما حدث فى استفتاء 19 مارس 2011م، كما قام السلفيون أيضا بتدشين العديد من الحملات و ذلك للحصول على الأصوات الانتخابية تحت دعوى الحفاظ على الشريعة رغم أن التعديلات الدستورية المطروحة لم تكن ذات علاقة بالمادة الخاصة بالشريعة الإسلامية .

3. برغم وعودهم المتكررة وبخاصة جماعة الإخوان بعدم المغالبة إلا أنهم قاموا بالسيطرة بمجرد شعورهم بوجود فرص تسمح لهم بالفوز، حيث أنهم رفعوا فى البداية "المشاركة لا المغالبة" وعند أول استحقاق انتخابي وهو برلمان 2012م استخدموا الحشد والتعبئة للحصول على الأصوات والترشح على كل المقاعد، وفى مرحلة الانتخابات الرئاسية رشحوا أكثر من مرشح وهو ما يدل على أن شعار المشاركة لا المغالبة لم يتم العمل به .
4. برغم تشديد الإسلاميون على المزاوجة بين الشورى والديمقراطية إلا أنهم قاموا بالمشاركة بعد الثورة دون عمل مراجعات لأفكارهم، مما يعنى تبنيها مبدأ الغاية تبرر الوسيلة .
5. تحويل الإسلاميون أي تنافس سياسي إلى صراع ديني يبين بما لا يدع مجال للشك أنهم يسعون دوما إلى تقسيم المجتمع، وهو ما يشكل منتهى الخطورة، حيث سيطرة إثارة التمايزات بين المواطنين والشحن الطائفي فى خطاباتهم.
6. برغم من رفض الإسلاميون للديمقراطية والحزبية إلا أنهم انغمسوا وبقوة فى التكالب على العمل السياسي، بمجرد إحساسهم أنه يمكنهم الوصول للسلطة، وسرعان ما قاموا بدعوة قواعدهم وحثهم على المشاركة والحشد وهو ما يتفق مع دراسة حسنين توفيق إبراهيم أن على الرغم من كون الحركات الإسلامية لم تطلق شرارة الثورة إلا أنها كانت أكبر المستفيدين منها.

المراجع

1- المراجع العربية:

أ-الكتب العربية:

1. على الدين هلال وآخرون، عودة الدولة تطور النظام السياسي فى مصر بعد 30يونيو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2015.
2. حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام حسن البنا، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، القاهرة، 1992.
3. هاني نسيرة، السلفية فى مصر تحولات ما بعد الثورة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (220)، القاهرة ،2011.
4. سامح عيد، الحركات الإسلامية فى العالم، كراسات مراصد، وحدة الدراسات المستقبلية ،العدد(11)، الإسكندرية ،2012م.
5. محمد حافظ دياب، السلفيون والسياسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2014.
6. محمد فتحى محمد حصان، الفكر السياسي للتيارات السلفية، المكتب العربي للمعارف، ط1، القاهرة، 2013.
7. حمادة إمام، إخوان وجواسيس من التجارة بالدين إلى بيع أسرار الوطن ،دار كنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2016.
8. وفاء صندى، الرهان الوطني " تأريخ صحفي لحقبه الإخوان "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،2016.
9. عماد جاد، للجماعة لا لمصر، مسارات المرحلة الانتقالية، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة ،2014.
10. طارق عطية عبد الرحمن، دليل تصميم وتنفيذ البحوث فى العلوم الاجتماعية منهج تطبيقي لبناء المهارات البحثية ، مركز البحوث ، معهد الإدارة العامة،المملكة العربية السعودية ، الرياض ،2013.

11. سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديموقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم فى فهم العالم من حولنا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2005.
12. مصطفى خلف عبد الجواد، قراءات معاصرة فى نظرية علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة ،2002.
13. سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الاجتماع (دراسة نقدية)، دار المعارف المصرية، ط2، القاهرة، 1979.
14. السيد الحسينى، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية، بيروت ،1985.
15. على عبد الرازق جلبي، الاتجاهات الأساسية فى نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ط2، الإسكندرية،2011.
16. نواف القديمى، الإسلاميون وربيع الثورات "الممارسة المنتجة للأفكار، التنوير للطباعة والنشر، لبنان،2013.
17. عصام عامر، الأصولية والعنف والإرهاب، دار نهضة مصر،القاهرة،2000.
18. أحمد حسين حسن حسنين، الجماعات السياسية والمجتمع المدني المصري دراسة فى إستراتيجية بناء النفوذ والتغلغل الفكري، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، قسم الاجتماع ، 1999.
19. فهمي جدعان،الحركات الإسلامية المعاصرة فى الوطن العربي ، مجلة العلوم الاجتماعية ،المجلد(17)، العدد(1)،الكويت،1989.
20. سامح فوزي، قاموس المصطلحات السياسية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة،2012.
21. سامية خضر صالح، البعد السياسي للجامعة والأمن البيئي "دراسة فى المشاركة واتخاذ القرار"، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة، 1996.
22. نبيلة داوود، الموسوعة السياسية المعاصرة، مكتبة غريب للنشر، القاهرة، د.ت.
23. عبد الباسط محمد حسن ،علم الاجتماع الكتاب الأول المدخل، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.
24. فهمي هويدى، الإسلام والديموقراطية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993.
25. حلمي النمنم، حسن البنا الذى لا يعرفه أحد، مكتبة مدبولى، القاهرة ،2013.

26. السيد يوسف، الإخوان المسلمون وجذور التطرف الديني والإرهاب فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة،2015.
27. أحمد محمد عبد العظيم و آخرون، واقع و مستقبل الحركات السلفية فى مصر، مركز النيل للدراسات الاقتصادية والإستراتيجية، القاهرة، 2012.
28. جواد موسى محمد، الرأي الصواب فى تعدد الأحزاب، المطبعة الوطنية، عمان ،1992.
29. على بن حسن بن على، دراسات فى السياسة الشرعية، الدعوة إلى الله بين التجمع الحزبي والتعاون الشرعي، مكتبة الصحابة، جدة، ط2،ج2، 1993.
30. رفعت سيد أحمد، الحركات الإسلامية فى الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013 .
31. مصطفى زهران وآخرون، السلفيون فى مصر ما بعد الثورة، دار الانتشار العربي، بيروت، 2012.
32. نواف القديمى، أشواق الحرية " مقاربة للموقف السلفى من الديموقراطية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط6، بيروت، 2013.
33. محمد سليمان أبو رمان وآخرون، أوراق ونقاشات مؤتمر التحولات السلفية "الدلالات/ التداعيات والآفاق"، مركز الدراسات الإستراتيجية الجامعة الأردنية ومؤسسة فريدريش ابيرت، الأردن، 2013.
34. رضوان أحمد شمسان الشيبانى ، الحركات الأصولية الإسلامية فى العالم العربى"دراسة تحليلية"، مكتبة مدبولى، القاهرة، 2006.
35. أميمة عبد اللطيف، السلفيون فى مصر والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، 2011.
36. هيثم مزاحم، الإخوان المسلمون من التنظيم السري إلى رئاسة مصر، مجلة شؤون الأوسط، العدد(42)، لبنان،2012.
37. نصر محمد عارف وآخرون، الإسلاميون فى مصر " قراءة فى التصنيف والمنهج والممارسة"، مركز المصري للدراسات والمعلومات، القاهرة، 2012.

38. حسنين توفيق إبراهيم،الإسلاميون والسلطة فى دول الربيع العربي بين السياسة والعنف ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، كراسات إستراتيجية ، العدد(250)، 2014.
39. ماهر فرغلى، سراديب السلفيين " محاولة لفهم الحالة السلفية "، دار كنوز للنشر، القاهرة، 2014.
40. ياسر برهامى، لماذا تغير موقف السلفيين من المشاركة السياسية، موقع أنا السلفي، www.Anasalafy.com.2011/4/2
41. حسنين توفيق إبراهيم، السلفيون والمواطنة اضطراب الرؤية وغياب المراجعات الفقهية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، كراسات إستراتيجية، العدد 241، القاهرة، 2013.
42. محمد فايز فرحات، تجربة الإسلاميين فى حكم مصر الانكشاف الفكري والتنظيمي ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،كراسات إستراتيجية ،العدد(248)،2014.
43. وليد بن عبد الله الهويرينى، تحولات الإسلاميين من لهيب سبتمبر إلى ربيع الثورات، البيان مركز البحوث والدراسات، ط2، الرياض، 2012.
44. محمد سليمان أبو رمان، السلفيون والربيع العربي "سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2013.
45. أشرف الشريف، تحولات السلفيين التسييس مفكك الأيديولوجيا، الإسلاميون بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية، 2012/4/30.
46. أحمد زايد، مقدمة فى علم الاجتماع السياسي، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ،1998.

ب-الكتب المترجمة:

1. إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، عالم المعرفة للنشر، الكويت، 1999.
2. جورج بوليتزير، أصول الفلسفة الماركسية، ترجمة شعبان بركات، المكتبة العصرية، بيروت، 1997.

3. أنتوني غدنز، قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع " نقد إيجابي للاتجاهات التفسيرية فى علم الاجتماع"، ترجمة محمد محيى الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000.

2. المراجع الأجنبية:

1. Jeremy Salt ,Containg the Arab Spring ,Interface Journal for and about Social Movements ,Vol 4,May 2012.
2. Nathan.Brown, Islam And Politics In The New Egypt,The Garnegie Endowment For International Peace,U.S.A ,April 2013.
3. Khalil al anani , The role of religion in the public domain in Egypt after the January 25 revolution ,Arab Centre for Research Policy Studies, case analysis, April 2012.
4. Kamran Bokhari and Mohammmed Ayoob,Political Islam in the age of democralization,Palgrave Macmillan.UK,2013.
5. Claire Selltize, Research Method in Social Relations, New York, 2007.
6. Alaa Aldin Arafat,Egypt in Crisis"The fall of islamist and propects of Democratization,Palgrave Macmillan,UK,2017.